# "التناظر الصوتي – المفهوم والحضور"

أ . د عادل نذير بيري الحسّاني أ . م.د سلام موجد خلخال

م . د ليث قابل عبيد

جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الانسانية

**الملخّص:**

البحث في موضوع كالذي نحن بصدده يقتضي الالتفات إلى ضرورة التأسيس له على نحوٍ علمي، وأوّل مقتضيات التأسيس تبدأ من المصطلح الذي ينضوي تحته؛ لذلك كان أوّل البحث في تأصيل مصطلح التناظر الصوتي وتغليبه على النظير بوصفه مصطلحًا متداولًا في مراقبة ظاهرة صوتية تشعّبت في حضورها لتتغلغل في كثير من الظواهر الصوتية فضلًا عن اللغوية، ومن هنا رحنا إلى الوقوف على بناء (تفاعل) بوصفه القالب الصرفي الحاضن للمصطلح المغلّب حتى إذا عرضنا من معانيه ما يتناسب وطرحِنا في غايته النهائية، صرنا إلى مراقبة مصطلح النظير وحضوره في المدونة اللغوية القديمة، ولأنّه يختلط فيها بمصاحبات اصطلاحية بمقتضى التنوع الأسلوبي عند القدماء في مؤلفاتهم صار لزامًا علينا أن نراقب مصاحبات هذا المصطلح الدالة على المضامين نفسها المتعلقة بالتناظر الصوتي. وكان ممّا لابدّ منه بعد كل هذا الالتفات إلى تقييم المحدثين للتناظر الصوتي وذلك بالوقوف على ما جاء في مؤلفاتهم من إشارات وتعريفات اقتضى البحث مناقشتها وتوضيحها ومن ثمّ اختيار ما يقترب من فهمنا للموضوع حتى صرنا إلى تعريف نعتقد بجامعيتهومانعيته.



## "Voice - Concept and attendance"Symmetryof

**Summary:**

Research with the subject like the one we are dealing with requires paying attention to the urgent need of incorporation it scientifically . The first offoundation requirements start with theterm which annex it. Therefore, we start with rooting the voice symmetry and precedence it as a circulation term to monitor a vocal phenomenon branched out in its presence to permeate in many vocal phenomena, as well as the linguistics once , and here we went to stand on the construction an (interaction) as morphological mold which includes the strongest term that has been prevail so what if we show from the sense what we pointed out in its end goal, we are to observe the peer term presence in the ancient linguistic Code ,and where it is mixed with other terms accompanying according to stylistic diversity to the ancients in their books , it became necessary for us to watch things accompanying this term that indicates to the same contents that are related to voice symmetry It was inevitable after all this is to pay attention to the modernists assessment of the vocal symmetry by knowing the signals and definitions in their books which be discussed and clarified in this research then choose what closer to our understanding of the

**المقدمة**

البحث في موضوع كالذي نحن بصدده يقتضي الالتفات إلى ضرورة التأسيس له على نحوٍ علمي ، وأوّل مقتضيات التأسيس تبدأ من المصطلح الذي ينضوي تحته ؛ لذلك فإنّ أوّل البحث كان في تأصيل مصطلح التناظر الصوتي وتغليبه على النظير بوصفه مصطلحًا متداولًا في مراقبة ظاهرة صوتية تشعّبت في حضورها لتتغلغل في كثير من الظواهر الصوتية فضلًا عن اللغوية.

من هنا رحنا في البحث إلى الوقوف على بناء (تفاعل) بوصفه القالب الصرفي الحاضن للمصطلح المغلّب حتى إذا عرضنا من معانيه ما يتناسب وطرحنا في غايته النهائية ، صرنا إلى مراقبة مصطلح النظير وحضوره في المدونة اللغوية القديمة لنقف على التوزيع الجغرافي لهذا المصطلح في مفاصل الدرس اللغوي ، ولم يتسنَ لنا ذلك إلّا بالوقوف على أبرز أركان الدرس اللغوي القديم متمثلين بسيبويه (ت 180 هـ) والمبرّد (ت 285 هـ) وابن جني (ت 392 هـ) ، ولم يكن هذا الانتقاء لهؤلاء إلّا لأنّ كلًا منهم يمثل لافتة مهمة في المدونة القديمة ، وبرهن الإحصاء على أنّ حضور مصطلح النظير كان أكثر مايكون في المستوى الصوتي من مستويات الدرس اللغوي .

ولأنّ المدونة القديمة يختلط فيها بمصاحبات اصطلاحية بمقتضى التنوع الأسلوبي عند القدماء في مؤلفاتهم صار لزامًا علينا أن نراقب مصاحبات هذا المصطلح الدالة على المضامين نفسها المتعلقة بالتناظر الصوتي .



وكان ممّا لابدّ منه بعد كل هذا الالتفات إلى تقييم المحدثين للتناظر الصوتي وذلك بالوقوف على ما جاء في مؤلفاتهم من إشارات وتعريفات اقتضى البحث مناقشتها وتوضيحها ومن ثمّ اختيار ما يقترب من فهمنا للموضوع حتى صرنا إلى تعريف نعتقد بجامعيته ومانعيته ، لنجمل بعدها أهم النتائج والتوصيات، وهذه هي مقولات هذا البحث .

**المبحث الأوّل: المفهوم:**

**أوّلًا: في معاني البنية:**

(التناظر) مصدر للفعل (تناظر)، إذ إنّ " قياس مصدر ما بُدئ بتاء زائدة : أن تضم رابعه، نحو : تدحرج تدحرجًا ، وتشيطن تشيطنًا ، وتجورب تجوربًا"[1]، و ليس من الفعل (ناظر) ؛ لأنّ " قياس مصدر (فاعل) : الفعال بالكسر والمفاعلة ، كقاتل قتالًا ومقاتلةً ، وخاصم خصامًا ومخاصمةً " [2]، و البناء (تفاعل) في الصرف العربي يدلّ على معانٍ يمكن إجمالها في كلماتٍ ثلاث هي:

- الاشتراك .

- المساواة .

- التماثل .

فقد توسع مجمع اللغة العربية في القاهرة في دلالة (تَفَاعَلَ) لتشتمل على معانيَ الاشتراك و المساواة و التماثل ، فأصدر قرارًا جاء فيه " تتخذ صيغة التفاعل للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير وقد نصّ الصرفيون على أنّ التفاعل قد يجيء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل لا على معاملة بعضهم بعضًا كقول عليّ [عليه السلام][3]: تعايا أهله بصفة ذاته "[4] ، وقد كان ذلك بوحي ممّا قاله الرضي :" وقد تجيء (تفاعل) للاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضًا بذلك ، كقول عليّ رضي الله تعالى عنه : (تَعايا أهلُه بصفة ذاته)"[5] .

فإذا استقرّ بناء المصطلح على النحو الذي نريد ، فإنّنا سنلتمس تلك المعاني المذكورة آنفًا في التناظر الصوتي.

**1- التناظر دالاً على الاشتراك :**

تأتي صيغة (تفاعل) دالة على مشاركة أمرين أو أكثر ، نحو : تضارب زيد و عمرو ، قال سيبويه : "وأمّا تفاعلت فلا يكون إلّا وأنت تريد فِعل اثنين فصاعدًا " [6]، و (تفاعل) مثل (فاعل) في الدلالة على المشاركة نصّ على ذلك سيبويه ، قال :" ففي تَفَاعَلْنَا يُلفظ بالمعنى الذي كان في (فَاعَلتُه) ، وذلك قولك : تضاربنا ، وترامينا ، و تقاتلنا "[7]، وكان قد ذكر :" اعلم أنّك إذا قلت : فاعلته ، فقد كان من غيرك إليك مثل ماكان منك إليه حين قلت فاعلته" [8] .

**2- التناظر بمعنى المساواة:**

التساوي في العربية التماثل ، جاء في لسان العرب : " وتساوت الأمور واستوت ، وساويت بينها أي سويّت ، واستوى الشيئان وتساويا : تماثلا"[9]، والمراد بالمساواة التي في تفاعل هي المساواة في الفاعلية و المفعولية ، قال ابن مالك:" أمّا تفاعل الذي للاشتراك في الفاعلية لفظًا ، وفيها وفي المفعولية معنى كتضارب زيد و عمرو ، فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية والمفعولية لأنّ كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر "[10]، أي إنّ كلَّ واحد من المتناظرين فاعل للتناظر و مفعولًا له ، مّماسيجعلهما في المرتبة نفسها ، ولا يجعل لأحدهما على الآخر مزيدَ فضلٍ ، نعم يكون لأحدهما فضل في معرفة حال الآخر ولكن لا لمزية فيه على الآخر سوى أنّه معلوم الحال فأفادنا في معرفة حال نظيره .



**3- التناظر بمعنى التماثل:**

هناك تقارب كبير في لغة العرب بين المساواة و التماثل ، وقد مرّ بنا آنفًا قول ابن منظور في معنى المساواة ، و يؤكد هذا التقارب ما جاء ـ أيضًا ـ في لسان العرب في مادة (م ث ل) ، قال ابن منظور : "مثل كلمة تسوية . يقال : هذا مِثْلُهُ و مَثَلُهُ ، كما يقال : شِبْهُهُ و شَبَهُهُ بمعنى ؛ قال ابن بري : الفرق بين المماثلة و المساواة أنّ المساواة تكون بين المختلفين في الجنس و المتفقينِ ؛ لأنّ التساوي هو التكافؤ في المقدار لا يزيد و لا ينقص ، و أمّا المماثلة فلا تكون إلّا في المتفقينِ "[11] ، إنّ هذا التقارب بين المعنيين ليس اعتباطًا ولا يمثّل خللًا في دلالة الصيغة (تفاعل) و لا سيّما (تناظر) بل على العكس من ذلك ؛ فإنّ هذه المعاني المتقاربة تعمل على إدخال أكبرعدد ممكن من المصاديق في هذه الظاهرة الحاضرة أصلًا في اللغة .

وأيًّا كان الأمرفيمكن أن يقال عن التناظر أنّه قد حضر في المدونة اللغوية العربية تحت مقولة النظير الشائعة الاستعمال بوصفها الأسلوبي الاصطلاحي ، فإنّنا من ثمَّ سنراقب التناظر الصوتي في ضمن ما جاء تحت مقولة النظير عند القدماء أولًا ثم المحدثين .

**ثانيًا:النظير لغة** :

نظيرُ الشيء مِثْلُه لأنّه إذا نُظِرَ إليهما كأنّهما سواءٌ في المَنْظر وفي التأنيث نظيرةٌ، وجمعه نَظِائرُ[12]، قال الفراء: يقال: فلان نظيرة قومه، ونَظورَةُ قومه، للذي يُنظر إليه منهم، ويُجمعان على نَظائِر[13] ، ونظر إليك الجبل أي قابلك ودُورُهم تتناظرُ، وهذا الجيش يناظر ألفًا: يُقاربه، وهو نظيرهُ بمعنى مناظره أي مقابله ومماثله، وهم نظراؤهُ، وهي نظيرتُها، وهنَّ نظائر: أشباه[14]. وعلى وفق هذا يتّضح أنّ المعنى اللغوي لكلمة (النّظير) : المماثلة والمشابهة والمقابلة .

غير أنّ أبا هلالٍ العسكري (ت395هـ) فرّق بين المثل والنظير فذكر أنّ" المثل ما تكافأ في الذات ، والنظير ما قابل نظيرَهُ في جنس أفعاله وهو متمكّن منها ، كالنحوي نظير النحوي ، وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه ، ولا يقال النحوي مثل النحوي ؛ لأنّ التماثل يكون حقيقة في أخصّ الأوصاف وهو الذات"[15] .

ولا يتبادر إلى الذهن أنّ أبا هلالٍ العسكري خصّ الفرق بين المثل والنظير بالأحياء (الأشخاص) ، أي أنّ النظير يقابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكّن منها أي مقابل له لا مماثل ؛ لأنّه لا يوجد تماثل بين شخصين

في الذات ، بل هو منع أن يُقال فلان مثل فلان لما ذكر هذا من جانب ، ومن جانب آخر أدخل الأحياء و غيرها من جمادات وما إلى ذلك في التناظر ؛ لأنّه أطلق القول و لم يقل مثلًا : و العكس صحيح ، ولأنّ التناظر درجة من درجات الاتحاد و التماثل هو غاية الاتحاد ، و من ثمَّ فإنّ كلَّ متماثلين متناظران ، وليس كلُّ متناظرين متماثلين .

بعد مراقبة التناظر على المستوى الدلالي والأصل الاشتقاقي (النظير) سوف نراقب في المبحث الثاني حضور المصطلح في المدونة اللسانية العربية التي تنقسم تاريخيًّا على مستويين:

- القدماء.
- المحدثين.

**المبحث الثاني: الحضور:**

**أوّلًا: التناظر الصوتي عند القدماء :**

**1- عند سيبويه :**

استعمل سيبويه مفردة (النظير) للدلالة على المماثل أو المشابه في غير موضع ، أحصيناها في (165) موضعًا[16] ، توزعت على جميع المستويات اللغوية غير أنّها كانت أكثر حضورًا في الجزأين الثالث والرابع ، إذ وردت فيهما في (145) موضعًا في حين وردت في الجزأين الأول و الثاني في (20) موضعًا فقط ، وكان من بين هذه المواضع ما ورد منها عنوانًا لباب من أبواب الكتاب ، إذ وردت عنوانًا لبابين أحدهما : " هذا باب نظير ما ذكرنامن بنات الياء و الواو التي الياءات و الواوات فيهن عينات " [17]، والآخر : "هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلّا نظيره من غير المعتل "[18]، فعندما ترد اللفظة بوصفها مصطلحًا في تحديد بعض أبواب الكتاب ، يعني ذلك أنّها على درجة من الثبات و الشيوع لدى أهل الصنعة في مفهومها الذي أُستعملت في الدلالة عليه ، وهذا ممّا يعكس وجود النظير بوصفه ظاهرة لغوية ، غير أنّ ما يلفت الانتباه هو أنّ من يتابع كتاب سيبويه يعي حقًا أنّ الجزأين الأول والثاني منه يختصان بالدراسة النحوية ، أمّا الجزءان الثالث والرابع فهما في الدراسة الصرفية والصوتية، وحضور المصطلح في الكتاب يكشف عن وفرته في المستويين الصوتي و الصرفي ، وهذا ما يدعونا إلى تلمس مصاديق هذه الظاهرة في المستوى الصوتي و الوقوف على أسرارها و الأسباب الصوتية الداعية إلى تعليل بعض المظاهر الصوتية على أساس من معطيات التناظر الصوتي .

إنّ شيوع التناظر في العربية ـ سواء أكان في أصواتها مفردة كانت أم مجتمعة ـ سياقات صوتية ـ أو بنى صرفية ، أو تراكيب نحوية ، وغيرها ـ أخرج إلى الوجود أصلًا من أصول اللغة وهو القياس ، وبعبارة أخرى ( الحمل على النظير ) ، وهذا بدوره كثرة ورود هذه اللفظة (النظير) في كتاب سيبويه فضلًا عن المصطلحات أو الألفاظ المرادفة لهذه اللفظة التي كان لها حضورٌ مميز.

وليس بمقدورنا في هذه الإلماعة العرض لهذه الوفرة من الحضور لذا سنقتصر على بعض المواضع و لا سيّما تلك التي وردت في المستوى الصوتي للغة ، ومنه قول سيبويه : "وتقول في (فُعْلَةٍ) من رميتُ و غزوتُ إذا لم تكن مؤنثة على فُعْلٍ : رُمُوَةٌ و غُزُوَةٌ . فإن بنيتها على فُعْلٍ قلتَ : رُمِيَةٌ و غُزِيَةٌ ؛ لأنّ مذكرهما رُمٍ و غُزٍ ، فهذه نظير عظاءة حيث كانت على عَظاءٍ ، و عباية حيث لم تكن على عباءٍ . ألا تراهم قالوا : خُطُواتٌ فلم يقلبوا الواو ؛ لأنّهم لم يجمعوا فُعُلًا ولا فُعْلَةً جاءت على فُعْلٍ . وإنّما يدخل التثقيل في فُعُلات . ألا ترى أنّ الواحدة خُطوة ؟! فهذا بمنزلة فُعْلة وليس لها مذكر "[19]، فسيبويه ـ هنا ـ يبيّن حال سياق صوتي في بناء صرفي ، ويعلل عدم قلب الواو ياءً في رموة و غزوة عند صياغتها على (فعلة) ، فذكر أنّ عدم القلب ناتجٌ عن أمرين : أحدهما : هو أنّ الهمزة فيها لم تكن حرف إعراب ، إذقال : " قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في قمحدوة " [20]، و الآخر : هو أنّ الهمزة جاءت على الواحد أي المذكر ، فقال : " وسألته عن قولهم : صلاءة ، وعباءة ، وعطاءة ؟ فقال : إنّما جاءوا بالواحد على قولهم : صلاء وعظاء وعباء ، وكما قالوا : مسنية ومرضية حيث جاءتا على مرضي و مسني " [21] ، وكان جعلهما في حال قلب الواو فيهما نظيري عباية التي ذكر أنّ سبب القلب فيها هو أنّها " لم تكن على عباء " [22] ، فالتناظر هنا كان على مستوى السياق ، وعندما تناظر السياقان حكمهما القانون نفسه ممّا ترتب عليه وحدة النتيجة.

وممّا ورد ـ أيضًا ـ قوله : " فياء التحقير لاتُحرّك لأنّها نظيرة الألف في مفاعل ومفاعيل ؛ لأنّ التحقير عليهما يجري إذا جاوز الثلاثة " [23] ، فالتناظر بين هذين الصوتين بصفتيهما الحاليتين واضح ، وسيبويه وهو إمام النحويين كان دأبه أن يذكر النظائر لإثبات ما يذكر من أحكام لنظيراتها .

**2- عند المبرّد:**

إذا كانت مفردة (نظير) قد وردت عند سيبويه في (165) موضعًا ، فإنّ هذا يجعلنا لا نستغرب ورودها عند من جاء بعده و لا سيّما المبرّد ، فقد وردت في تأليفه المقتضب في (91) موضعًا [24]، توزعت على أبواب كتابه ، وهي في كل ذلك تدل على المشارك في الحكم أو الصفة أو المخرج أو الهيئة أو التركيب، أو المماثل ، أو المساوي ، فهي تعني ـ بتعبير آخر ـ الدلالة على التناظر بين الجزئيات اللغوية التي توسطتها.

ونحن إن لم نكن بصدد العرض لكل هذه المواضع ـ إذ لا تسعنا هذه العجالة ـ فإنّنا نعرض لبعض هذه المواضع و لا سيّما تلك التي في المستوى الصوتي ، فمن تلك المواضع ، قوله : " و أنا أرى تقويةً لهذا القول أنّ امتناعهم من تبيينها مع حروف تتفرق في الفم ، ويتباعد بعضها عن بعض فكرهوا أن يبيّنوها في حيز ما يدغم في نظيره " [25]، ففي هذا النصّ إشارة واضحة إلى التناظر بين الأصوات ، وأنّ هناك أصواتًا متناظرة قد تكون مشتركة في المخرج أو الصفة ، أو كليهما ، ومن المواضع أيضًا قوله : " فأمّا الذاهب من الأب ، و الأخ فقد بان لك أنّهما واوان . وقلنا كذلك في ابن . فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجع في تثنية و لا جمع ما دلّ على أحدهما دون الآخر ؟ . قلنا : نستدلّ بالنظائر "[26]، فهو هنا لم يستعمل المصطلح بما يعنيه من تناظر شيئين أو أكثر فقط وإنّما أشار إلى ما ينتج عن هذا التناظر من أحكام ومنها الاستدلال على حال نظير بحال نظيره أو نظائره .



**3- عند ابن جني :**

سجلت مفردة (النظير) حضورًا كبيرًا في مؤلفاته ، إذ وردت في الخصائص في (95) موضعًا[27] ، وفي سر صناعة الإعراب في (78) موضعًا[28] ، ومثلما هو الحال لدى سيبويه وردت مفردة (نظير) بوصفها عنوانًا لباب من أبواب الكتاب ، منها قوله :" باب في عدم النظير "[29]، ويوحي هذا العنوان ـ ولا سيّما إذا نظرنا إلى ذيله ، وهو : " أمّا إذا دلّ دليل فإنّه لا يجب إيجاد النظير "[30] ـ بالموقع الخطير للنظير في التقعيد أو التقنين اللغوي ، إذ إنّ انعدام النظير يجعلنا نبحث ـ لوضع القانون أو القاعدة ـ عن الدليل ، على العكس تمامًا إذا كان النظير متوافرًا و غير معدوم ، ومن الأبواب التي وردت فيها مفردة (نظير) بوصفها عنوانًا لها قوله : " باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه " [31]، وهو هنا يشير إلى متلازمة تقابل متلازمة الشيء و نظيره وهي متلازمة الشيء ونقيضه ، و سنقتصر أيضًا هنا على مورد أو موردين من موارد ورود مفردة النظير عند ابن جني ، فمنها قوله : " وتزاد أيضًا بعد هاء الإضمار نحو : (ضربتُهُو) و(كلمتُهُو) فهذه الواو في المذكر نظيره الألف في المؤنث ، نحو : (ضربتُها) " [32]، فهو يشير إلى زيادة الواو ـ تطويل الضمّة القصيرة ـ بعد هاء الإضمار ، فإنّها ـ الضمّة التي جرى تطويلها ـ نظيرة الألف ـ الفتحة الطويلة ـ في المؤنث (ضربتُها) ونحوه ، فكأنّما هو يبحث عمّا يجيز هذه الزيادة ـ الإطالة ـ فوجد ما يناظرها في المؤنث بعد هاء الإضمار ، ومنها أيضًا قوله عن زيادة الياء : " وتُزاد أيضًا في الاستفهام عن النكرة المجرورة إذا وقفت ، وذلك إذا قيل : ( مررتُ برجلٍ ) قلت في الوقف : ( مَنِي ) فهذه الياء إنّما لحقت في الوقف زائدة لتدل على أنّ السائل عن غيره ، ... وكانت الياء هنا أولى من الألف و الواو لأنّ المسؤول عنه مجرور ، و الياء بالكسرة أشبه منها بالواو والألف ، ... وإنّما هذه الزيادة لحقت في الوقف ، لأنّ الوقف من مواضع التغيير . ونظيرها التشديد الذي يعرض في الوقف في نحو : ( هذا خالد ) و ( هو يجعل ) " [33]، فيشير هنا إلى أمور متعددة هي :

ـ إجازة الزيادة في حال الوقف .

ـ الياء نظيرة الدال الثانية في (خالدّ) و اللام الثانية في (يجعلّ) من جهة كونها زائدة .

ـ الياء المزادة نظيرة الصوت الذي ضُعّفت به آخر الكلمة التي وُقف عليها من جهة الأداء، إذ إنّ الأداء في الحالين تمثّل في إضافة صوت واحد ليسغير .

ـ حركات أعضاء الجهاز النطقي لإنتاج صوت واحد ـ بغض النظر عن الجهد المبذول في أداء كل صوت من هذه الأصوات المزادة .

إنّ هذه الوفرة في الورود في المدونة اللغوية العربية جعلتنا في إزاء ظاهرة لغوية (التناظر) وأمام مصطلح يدلّ على هذه الظاهرة (النظير) الذي لم يكن عرض العلماء لظاهرة التناظر فيها مقتصرًا عليه ، بل كانت هناك مصطلحات أخرى تعبر عنها ، غير أنّ مصطلح النظير هو الأكثر تخصصًا بهذه الظاهرة و الأسرع في الإحالة إليها ، وقد حفّت مجموعة من المصطلحات بمصطلح النظير تؤشّر:

– وعي القدماء بالمفهوم، يشهد على ذلك الوعي هذه المصطلحات التي لا تختلف في معناها العام عن التناظر.

– تطور المصطلح ، وعدم استقراره الذي يكشف عن حراك فكري واصطلاحي يرافق ظاهرة التناظر في العربية.

– الكشف عن الآلية التي رصد العلماء من خلالها مظاهر التناظر.

**ثانيًا: المصطلحات المرادفة :**

**1- الشبه :**

استعمل سيبويه هذه المفردة (شبه) بكثرة في الكتاب فقد وردت في (654) موضعًا[34] ، ولم يكن هذا الاستعمال مقتصرًا على باب من دون باب وإنّما كان يعم كلّ الأبواب اللغوية ، فكان يستعملها ـ مفردة الشبه ـ لكل شيئين اشتركا في أمر معين ترتب عليه حكم معين ، ومن هذه المواضع قوله : " وأمّا العين فبين الرخوة و الشديدة ، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء " [35]، فمصطلح الشبه هنا أفاد التناظر بين العين و الحاء فهما متناظرتان في المخرج ؛ لأنّ مخرجهما هو أوسط الحلق ، قال سيبويه : " ومن أوسط الحلق مخرج العين و الحاء "[36]، فالعين على وفق توصيف سيبويه للشدة صوت شديد ، وذلك أنّك لو قلت : (لَمَع) ثم مددت صوتك لم يجر ذلك ، ولكنّها لمّا ناظرت الحاء في المخرج جذبتها الحاء إليها ، ولمّا كانت الحاء صوتًا رخوًا وكانت العين ـ على وفق الضابط ـ صوتًا يجب أن يوصف بالشدّة ، أضافت عليها الحاء بعض الرخاوة فجعلتها تتردد بين الشدّة والرخاوة ، غير أنّ الدرس الصوتي الحديث قد اجتذبها إلى جانب الأصوات الرخوة إلّا أنّه جعلها أقلها رخاوة ، فذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنّ " الأصوات الرخوة في اللغة العربية كما تبرهن عليها التجارب الحديثة هي (مرتبة حسب نسبة رخاوتها : س ز ص ش ذ ث ظ ف ه ح خ ع ) " [37].

أمّا المبرد فقد وردت عنده مفردة (شبه) والمفردات المشتقة منها في (218) موضعًا[38] متوزعة على أبواب كتابه المقتضب ، ومن هذه المواضع قوله : " والراء لا تدغم فيها ولا شيء ممّا تدغم فيه يدغم فيها إلّا اللام وذلك قبيح وقد ذكرته لك ، وأمّا قلبها ميمًا مع الباء ، فلأنّ الكلام لا يقع في شيء منه ميم ساكنة قبل الباء فأمنوا الالتباس ، وقلبوها ميمًا ؛ لشبهها الميم في الغنّة ، ليكون العمل من وجه واحد في تقريب الحرف إلى الباء "[39]، فالشبه هنا يدلّ على التناظر بين الراء والميم في الغنّة فهي نظيرتها فيها .

أمّا ابن جني فقد وردت مفردة (شبه) وما اشتق منها من ألفاظ في (185) موضعًا في سر صناعة الإعراب[40] ، وفي (288) موضعًا في الخصائص[41] ، ومنها قوله : " فقيل : ( لم يُحرم من فُزْدَ له ) ، أي : لم يُحرم القرى من فُصدت له الراحلة ، فحظي بدمها ... وتفسير (فُزد له) أي : فُصد له ، إلّا أنّه أسكن الصاد تخفيفًا ... فلمّا سكنت الصاد ضارعوا بها الدال التي بعدها ، بأن قلبوها إلى أشبه الحروف بالدال من مخرج الصاد ، وهي الزاي ؛ لأنّها مجهورة ، كما أنّ الدال مجهورة ، فقالوا : فُزدَ "[42]، فالنص صريح على دلالة مصطلح الشبه على التناظر فهو يصرّح بوجه التناظر بين الصوتين المذكورين وهو صفة الجهر .

**2- الأخت :**

من المصطلحات التي وردت في المتن العربي دالّة على التناظر الصوتي دون غيره فيه مصطلح (الأخت) ، فقد وردت عند سيبويه في (12) موضعًا[43] كلّها في المستوى الصوتي من اللغة ، فكأنَّ سيبويه كان يستعمل هذا المصطلح للدلالة على التناظر الصوتي دون غيره من التناظر اللغوي ، ومن هذه المواضع قوله : "فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإنّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن ، لأنّ الهاءمن مخرج الألف ، والألف تشبه الياء والواو ، تشبههما في المدّ ، وهي أختهما ، فلمّا اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر "[44]، فليس هنالك نصّ أكثر صراحة من هذا النص في إثبات دلالة هذا المصطلح (الأخت) على التناظر الصوتي .

أمّا المبرد فقد استعمل مصطلح (الأخت) للدلالة على التناظر أو النظير ، إذ وردت هذه المفردة في كتابه المقتضب في (10) مواضع[45] ، غير أنّ اللافت للنظر أنّها وردت جميعًا في المستوى الصوتي من اللغة أيضًا ،

ومن تلك المواضع قوله : " فهذه الحروف منها أحد عشر حرفًا مجاورة للام ، وهي : الراء ، و النون ، والطاء ، وأختاها : الدال و التاء ، والظاء و أختاها : الذال والثاء ، والزاي وأختاها : الصاد والسين " [46]، ولا يحتاج هذا إلى مزيد شرح لإثبات أنّ مصطلح (الأخت) هنا دالًّا على التناظر .

أمّا ابن جني فقد استعمل هذا المصطلح دالًّا على التناظر بكثرة إذا ما قورن بسابقيه ـ سيبويه والمبرد ـ فقد ورد استعمالها في الخصائص في (23) موضعًا[47] ، وفي سر صناعة الإعراب في (31) موضعًا[48]، غير أنّ الملاحظ على استعمال ابن جني لهذا المصطلح أنّه لم يقتصر في استعمالها على التناظر في المستوى الصوتي فقط ، وإنّما استعملها في بعض مواضع التناظر في المستوى الصرفي ، ومن المواضع الواردة في المستوى الصوتي عنده قوله : " وأمّا اطّرد فليس الإبدال فيه من قِبَل الإدغام ، وإنّما هو لأنّ قبلها حرفًا مطبقًا ، ألا ترى إلى اصطبر و اضطرب و اضطهر مبدلًا ولا إدغام فيه . وأصل هذا كلّه اصتبر و اضترب و اطترد و اطتهر ، ولكنّهم لمّا رأوا التاء مخفتة ، قربوها من لفظ الصاد و الضاد و الطاء ، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن ، وهو الطاء ؛ لأنّ الطاء أخت التاء في المخرج ،أخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء "[49]، فهو في هذا النص لم يكتفِ بذكر الأخت دالّة على التناظر فحسب وإنّما أردفها بوجه تناظرها بكل ما ذكر .

**3- المنزلة :**

استعمل سيبويه تعبير (بمنزلة) بوصفه مصطلحًا دالًّا على التناظر أو النظير ، وقد كان استعماله لهذا المصطلح من الكثرة إذ طغى على كل الاستعمالات الأخرى وفي مقدمتها مصطلح النظير نفسه ، فقد ورد مصطلح (بمنزلة) في الكتاب في (1687) موضعًا[50] شملت جميع أبواب الكتاب ، إلّا أنّنا سنكتفي بذكر موضع واحد ممّا وردت فيه ، قال سيبويه : " والذال والثاء منزلة كل واحدة منهما من صاحبتها منزلة الدال والتاء ، وذلك قولك ك خُثَّابتًا و أبْعذَّلكَ " [51]، فهو يشير بهذا المصطلح تارة إلى تناظر الأصوات المفردة ، وأخرى إلى تناظر المجموعات .

أمّا المبرد فقد استعمل مصطلح (بمنزلة) في كتابه المقتضب في (461) موضعًا [52] ، وقد شمل استعماله له ولاسيّما الثاني جميع المستويات اللغوية ، ومن المواضع التي ورد فيها هذا الاستعمال قوله : " ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها ؛ لئلا يدخل في حروف المدّ ما ليس بمدّ ، فالياء بائنة منهما للمد واللين الذي فيها ، فهي بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما ، وإن كانت من ذلك الموضع ، كما أنّها والواو بمنزلة ما تدانت مخارجه وإن كانت بعيدة المخرج منها . وذلك لما يجمعهما من المدّ ، واللين ، و الكثرة في الكلام " [53] ، وهذا أدلّ دليل على استعمال المبرد لمصطلح (بمنزلة) للدلالة على التناظر اللغوي بصفة عامة والصوتي بصفة خاصة .

أمّا ابن جني فقد استعمل هذا المصطلح (بمنزلة) ، إذ ورد في سر صناعة الإعراب في (142) موضعًا[54]، أمّا الخصائص فقد ورد فيه في (85) موضعًا[55] ، وهذه المواضع متوزعة على مستويات اللغةكافة ، ومنها قوله : " فإن قلت : فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت ، وهو مع ذلك ساكن . وهو الفاء والثاء والسين والصاد ونحو ذلك ، تقول في الوقف : اِفْ ، اِثْ ، اِسْ ، اِصْ . قيل : هذا القدر من الصوت إنّما هو متمم للحرف و مُوَفٍّ له في الوقف ، فإذا وصلت ذهب أو كاد . و إنّما لحقته في الوقف لأنّ الوقف يضعف الحرف ... ومع ذلك فإنّ هذا الصوت اللاحق للفاء والسين و نحوهما إنّما هو بمنزلة الإطباق في الطاء ، والتكرير في الراء ، والتفشي في الشين ، وقوة الاعتماد الذي في اللام "[56] ، وهذا بيّن الدلالة على التناظر .

**4- رسيلة :**

تدلّ مادة ( ر س ل ) ـ في بعض معانيها ـ في المعجم العربي على التوافق ، جاء في لسان العرب : "و الرّسيلُ : الموافق لك في النضال ونحوه "[57].

ولم يستعمل سيبويه والمبرد هذا المصطلح (رسيلة) في الدلالة على التناظر سواء أ كان التناظر اللغوي بصفة عامة أم الصوتي بصفة خاصة ، والوحيد الذي استعمله منهم هو ابن جني في مواضع لا تتعدى أصابع اليد ، منها ماذكره في معرض حديثه عن القراءة الشاذّة (عليهُمُو) في قوله تعالى: ((صِرَاطَالَّذِينَأَنعَمتَعَلَيهِمْغَيرِالمَغضُوبِعَلَيهِمْوَلاَالضَّالِّينَ))[58]، قال:" أمّا (عليهُمُو) فهي الأصل ، لأنّها رَسِيلة عليهُما في التثنية : أعني : ثبات الواو كثبات الألف ، وينبغي أن تعلم : أنّ أصل هذا الاسم المضمر الهاء ، ثم زيدت عليها الميم ، علامة لتجاوز الواحد من غير اختصاص بالجمع ؛ ألا ترى الميم موجودة في التثنية : (عليهُما) ؟ ، وأمّا الواو فلإخلاص الجمعية"[59] ، وقد استعمله في الخصائص في موضعين : أحدهما : قوله : " ألا ترى أنّ الضمّة قبل الواو رسيلة الكسر قبل الياء والفتحة ليست من هذا في شيء لأنها ليست قبل الياء ولا

الواو وَفْقا لهما كما تكون وفقا للألف "[60] ، و الآخر : قوله في ( باب اختلاف اللغات وكلها حُجّة ) : " اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظُره عليهم ، ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال ( ما ) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأنّ لكلّ واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخَذ به ويُخْلَد إلى مثله . وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها لأنّها ليست أحقَّ بذلك من رَسِيلتها . لكنّ غاية مالَك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقوّيَها على أختها وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدّ أنْسا بها . فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا ... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستبدال والقياس متدانيتينمتراسِلتين أو كالمتراسلتين"[61] ، فهو يستعمل هذا المصطلح (رسيلة) للدلالة على التناظر .

**5- من مخرج واحد :**

من المصطلحات التي استعملت للدلالة على التناظر مصطلح (من مخرج واحد) فقد استعمله سيبويه تارة يذكر الصوت ويصفه بأنّه ـ من مخرج ـ و يذكر الصوت الآخر ، و تارة يذكر أكثر من صوت ويستعمل مصطلح (من مخرج واحد) للدلالة على الاشتراك في المخرج ، وقد ورد هذان الاستعمالان في كتابه في (19) موضعًا[62] ، كان أحدها عنوانًا لباب من أبواب الكتاب وهو : " باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد "[63]، و من مواضع ورود هذا المصطلح في متن الكتاب قوله : " العين مع الحاء كقولك : اقطعْ حَملًا الإدغام حسن والبيان حسن ، لأنّهمامن مخرج واحد "[64]، وهذا النص الأخير فيه دلالة واضحة على دلالة هذا الاصطلاح (من مخرج واحد) على التناظرالصوتي .

أمّا المبرد فقد استعمله مثلما استعمله سيبويه ، إذ ورد في كتابه المقتضب في (16) موضعًا [65]، منها قوله: "فأمّا الشين فتخرج من وسط اللسان من مخرج الميم ، والياء ، ثم تتفشّى حتى تتصل بمخرج اللام "[66]، و دلالته على التناظر الصوتي واضحة جدًّا .

أمّا ابن جني فقد استعمل هذا الاصطلاح أيضًا إذ ورد في سر صناعة الإعراب في (4) مواضع[67] ، وفي الخصائص في (9) مواضع[68] ، منها قوله : ـ في معرض حديثه عن التقريب بين الأصوات المتباعدة و إن كانوا يستحسنون تركيب ما تباعدت مخارجه منها ـ " فإذا كان الحرفان من مخرج واحد ، فسلكت هذه الطريق فليس إلّا أن تقلب أحدهما إلى لفظ الآخر البتة ، ثم تدغم لا غير . وذلك نحو : اطّعن القوم ، أُبدلت تاء اطتعن طاء البتة ثم أدغمتها فيها لا غير . وذلك أنّ الحروف إذا كانت من مخرج واحد ضاقت مساحتها أن تدنى بالتقريب منها ، لأنّها إذا كانت معها من مخرجها فهي الغاية في قربها ، فإذا زدت على ذلك شيئًا فإنّما هو أن تخلص الحرف إلى أخيه البتة ، فتدغمه فيه لا محالة "[69]، فإنّ إثبات الدلالة على التناظر في هذا النص لا يحتاج إلى مزيد نظر.

**6- مثل :**

إنّ دلالة هذه المفردة على التناظر لا تحتاج إلى الكثير من الأدلة فهي حاضرة في كل حديث أُريد له أن يذكر اتفاقًا بين شيئين ، فهي من الكثرة بمكان يجعل إحصاء ورودها لدى الأعلام ـ الذين اعتدنا إحصاء ورود المفردات المتعلقة بالتناظر عندهم ـ مستحيلًا ، وقد استعملها سيبويه في غير موضع من كتابه دالّة على التناظر[70]، ومن هذه المواضع قوله: "فإذا قلت زقًا أو زلق لم تغيرها لأنّها حرف مجهور ولاتتصعد كما تصعدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعرب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها. وإنّما يقولها من العرب بنو العنبر"[71] ، وقوله : " وقالوا :صاطعٌ في ساطعٍ لأنّها في التصعد مثل القاف وهي أولى بذا من القاف لقرب المخرجين والإطباق"[72] ، فدلالتها على التناظر واضحة بينة .

أمّا المبرد فقد كان دأبه كدأب سيبويه في هذا الاستعمال ، إذ استعمل (مثل) في كتابه المقتضب بكثرة[73] ، و كان المبرد جعلها عنوانًا لبعض أبواب كتابه ، منها :" هذا باب إدغام المثلين "[74] ، و " هذا باب إدغام المثلين في الفعل "[75]، و" هذا باب الإدغام في المثلين في الانفصال " [76]، فالدلالة على التناظر في (مثل) راسخة لديه.

أمّا ابن جني فاستعماله[77] لهذه المفردة في الدلالة على التناظر واضح ، وهو كالمبرد قد استعملها عنوانًا لباب من أبواب كتابه الخصائص وهو : " باب في المثلين كيف حالهما في الأصلية والزيادة و إذا كان أحدهما زائدًا فأيهما هو ؟ "[78] ، هذا فضلًا عن ورودها في متون كتبه بكثرة لا مجال لذكرها .

**7- المضارعة :**

جاء في لسان العرب أنّ " المضارع المشبه ، والمضارعة : المشابهة , والمضارعة للشيء : أن يضارعهُ كأنّه مثله أو شبهه " [79] ، وقد استعمل علماء العربية هذه المفردة للدلالة على التناظر في مؤلفاتهم ، إذ استعملها سيبويه في كتابه بوصفها عنوانًا لبعض أبواب كتابه منها : " باب الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه "[80] ، ومنها : " باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء "[81] ، وهذا فيه من الدلالة على الثبات و الاستقرار في دلالتها على التناظر .

أمّا المبرد فقد كانت هذه المفردة حاضرة عنده في كتابه المقتضب في غير موضع، منها قوله : " وإنّما وجب ذلك ؛ لأنّك إذا خففت الهمزة جعلتها بين بين، قد ضارعت بها الساكن، وإن كانت متحركة. ووجه مضارعتها أنّك لا تبتدئها بين بين ؛ كما لا تبتدىء ساكنًا. وذلك قولك: من أبوك، فتحرك النون، وتحذف الهمزة، ومن أخوانك " [82] ، فهي دالة على التناظر دلالة بيّنة .

أمّا ابن جني فقد استعملها كثيرًا ، فوردت عنوانًا لباب من أبواب كتابه الخصائص : " باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف " [83] ، ووردت أيضًا في متنه في غير موضع منها قوله : " ومن مضارعة الحرف للحركة أن الأحرف الثلاثة : الألف والياء والواو إذا أشبعن ومُطلن أدين إلى حرف آخر غيرهن إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزة ألا تراك إذا مطلت الألف أدتك إلى الهمزة فقلت آءْ وكذلك الياء في قولك : إيءْ وكذلك الواو في قولك أُوْء . فهذا كالحركة ( إذا مطلتها ) أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها . وهي الألف والياء والواو في : منتزاح والصياريف وأنظور . وهذا غريب في موضعه " [84] ، ومن ثمّ فقد اتضح أنّ المضارعة مصطلح رديف لمصطلح النظير في الدلالة على التناظر .



**8- كاف التشبيه :**

جاءت كاف التشبيه دالة على التناظر اللغوي بصفة عامة و الصوتي بصفة خاصة ، وقد استعملها سيبويه في غير موضع في كتابه ، منها قوله : " فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء ، فيما ذكرت لك . وذلك قولك : افرشْ جَبَلَةَ . وقد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرتُ لك في الراء ، وذلك : أخرِ شَّبَثًا "[85] ، فالكاف في هذا النص دالّة على التناظر دلالة واضحة .

أمّا المبرد فقد استعمل الكاف للدلالة على التناظر في غير موضع من كتابه المقتضب ، منها قوله : "وللنونات أحكام نذكرها ، ثمّ نعود الى سائر الحروف ... وكذلك الياء في باب الزيادات والشبه . ومع ذلك فإن النون تدغم في الراء ، والياء على طريق الراء، وإن يعد مخرجها منها . وكذلك اللام على طريقها ، ألا ترى أن الألثغ بالراء يجعلها ياءً . وكذلك الألثغ باللام ، لأنّ هذه الحروف بعضها يقع على سنن بعض ، وبعضٌ ينحرف عن ذلك السنن ، فأدغمت في الياء لذلك . فإذا كانت في كلمة واحدة مع ياءٍ ، أو واو ، أو ميم ظهرت ، لئلا يلتبس بالمضاعف من غيره ؛ نحو: كنية ، وزنماء ، قنواء "[86]، فهذه الدلالة واضحة على التناظر .

أمّا ابن جني فقد كثرت الكاف في مؤلفاته ، ومن مواضع ورودها قوله : " واعلم أنّ هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفا وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام وهي النون الخفيفة ويقال الخفية والهمزة المخففة وألف التفخيم وألف الإمالة والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ولا تكاد توجد إلّا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة وهي الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء والظاء التي كالثاء والباء التي كالميم ولا يصح أمر هذه الحروف الأربعة عشر اللاحقة للتسعة والعشرين حتى كملتها ثلاثة وأربعين إلا بالسمع والمشافهة " [87] ، فهي دالّة على التناظر دلالة لا تحتاج الى مزيد شرح .

**ثالثًا: عند المحدثين :**

لمّا كان التناظر ظاهرة حاضرة في العربية في مختلف مستوياتها ، ولم تخلُ مصنفات القدماء منها سواء أكان ذلك على مستوى الوصف للغة أم على مستوى التنظير لها ، وقد مرّ بنا بحث مفهوم هذه الظاهرة وحضورمصطلحاتها المؤدية إليها الدالّة عليها عند أعلام ثلاثة ، فصل بين أحدهم والذي يليه ما يربو على القرن من الزمن ، وكذلك الحال مع المحدثين إذ إنّهم ـ لمّا كانوا يتعاملون مع العربية ، وكان التناظر ظاهرة حاضرة فيها ـ لم يجدوا بدًّا من حضورها في مؤلفاتهم سواء أكان ذلك على مستوى التعليل أم التفسير أم استنباط الأحكام أم الوصف أم غيرها ، بل وضع بعضهم فيها كتابًا منهم الدكتور أحمد حسن عزّام في كتابه الموسوم (النظير في العربية نحوًا و صرفًا) ، إذ استعرض فيه حضور هذا المصطلح عند النحويين والصرفيين ذاكرًا بعض المسائل النحوية و الصرفية التي تتجلى فيها هذه الظاهرة . ومنهم أيضًا الباحث علاء الدين مصطفى البحلوز في كتابه الموسوم (النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) الذي كان يشتمل على بعض المطالب في المستوى الصوتي التي تضمنتها القراءات القرآنية .

ولا يسعنا ـ والحال هذه ـ أن نحيط بتجليات هذه الظاهرة لديهم ، غير أنّنا ـ لمّا كان البحث في التناظر الصوتي ـ سنعرض لبعض علماء الأصوات المحدثين ممّن عرضوا لهذه الظاهرة ومنهم :

**1- الدكتور إبراهيم أنيس :**

إنّ الدرس الصوتي العربي الحديث لم يُنكر هذه الظاهرة ، وهو وإن لم تسجّل مصطلحاتها الدالّة عليها فيه حضورًا قويًّا ، لم يخلُ من بعض الإشارات إلى هذه الظاهرة ، وقد كان الدكتور إبراهيم أنيس في مقدمة من أشار إلى مفهوم التناظر الصوتي ، فذكر أنّ " معنى التناظر هنا إمّا اتحاد المخرج بين كل من الصوتين المتناظرين أو قرب المخرجين أحدهما من الآخر " [88]، و لا يتبادر إلى الذهن أنّه ـ التناظر ـ مقصور على ما ذكره الدكتور هنا ؛ لأنّ التناظر الصوتي أوسع من ذلك و أعمّ ، و ليس في هذا انتقاص من الدكتور أنيس ، إذ إنّه كان يوضّح و يفسّر التناظر في كلام سابق ذَكَره وهو قوله : " و لبعض الأصوات الشديدة نظائر رخوة : فالدال صوت شديد نظيره الرخو الزاي أو الذال ، و التاء صوت شديد نظيره الرخو السين و الثاء ، والباء صوت شديد نظيره الرخو الفاء ، و الطاء صوت شديد نظيره الرخو الصاد ، و الضاد صوت شديد نظيره الرخو تلك الظاء العامية الشائعة في نطقنا الآن ، و الكاف صوت شديد نظيره الرخو الشين ، والجيم القاهرية صوت شديد نظيره الرخو الجيم الشامية الكثيرة التعطيش ، والقاف صوت شديد نظيره الرخو الخاء"[89]، ويدعم قولنا أيضًا قوله: الذي ذيّل به ذكره لمفهوم التناظر " فمخرج الدال يكاد يكون هو مخرج الزاي ، و لا فرق بين الصوتين إلّا في أنّ النفس مع الدال ينحبس عند المخرج فيحدث انفجارًا ، و ينطلق مع الزاي فيحدث صفيرًا "[90] ، فإنّه من ثمَّ لم يضع تعريفًا للتناظر الصوتي عامة ، و إنّما اختصّ قوله في التناظر القائم بين أصوات أشار في نصّه إلى الجهة التي يُعزى التناظر لها في هذه الأصوات .

و مهما يكن من أمر فإنّ الدكتور أنيس هو رائد الإشارة إلى التناظر سواء أكان ذلك على مستوى التنظير أم على مستوى التطبيق ، إذ مرّ بنا ذكره لمصطلح (النظير) في النصّ المذكور آنفًا.

**2- الدكتور تمّام حسّان :**

لعلّنا لا نُتّهم بالتمحل إن قلنا إنّ الدكتور تمام حسان قد تنبه على التناظر الصوتي ، إذ أشار إليه تحت اصطلاح (العلاقة) ، وقد جعل مصطلح العلاقة أعم من التناظر ، فهو يشمل التناظر وعدمه ، فعرفه بقوله : " وأمّا اصطلاح العلاقة ، و نقصد بها جهة الشركة أو التخالف بين صحيح وصحيح ، كعلاقة الجهر المدركة إيجابيًا بين (د ـ ز) ، وسلبيًا بين (د ـ ت) ، أي أنّها جهة شركة بين الزوج الأول ، وجهة اختلاف في الزوج الثاني "[91] ، غير أنّه أعادها إلى دائرة التناظر بقوله : " فيدل اصطلاح (العلاقة) هنا على صفة ربما كانت إيجابية في أحد طرفيها سلبية في الطرف الآخر ، مع اتحاد الطرفين في المخرج "[92] ، وهو و إن كان يدعي الاختلاف بين مفهومه للعلاقة ومفهوم تروبيسكوي لها ، قال : " ويختلف استعمال هذا الاصطلاح هنا عن الطريقة التي يستعملها تروبتسكوي " [93] ، فإنّنا نرى أنّ الفرق يكمن بينهما في تخصيص العلاقة عند تروبيسكوي إذ عرفها :" مجموع الأزواج ذوات العلاقة المتبادلة و التي تخصصها نفس علامة العلاقة " [94] ، فاصطلاح العلاقة بتعبير آخر يعني البحث عن جهات التناظر بين الأصوات وبيان عدم تناظرها مع الأصوات التي لا تتفق معها في هذه الجهات .

**3- الدكتور بسّام بركة :**

يعد الدكتور بسام بركة من جملة من تنبه على التناظر الصوتي من الصوتيين المحدثين ، فقد استعمل مصطلح (النظير) في غير موضع للدلالة على التناظر الصوتي ، قال : " أمّا (الطاء) و (الضاد) فإنّ الأول النظير المفخّم للتاء ، في حين الثاني النظير المفخّم للدال " [95]، فالدلالة على التناظر الصوتي واضحة في هذا النص .

غير أنّ الأحرى بالملاحظة أنّ الدكتور بسام بركة قد استعمل مصطلح (المقابلة) للدلالة على أنّ صوتين يشتركان في جملة أمور ويختلفان في أمر واحد ، وكان دائبًا على استعمال مصطلح المقابلة في الصفات التي لها ضد ، نحو قوله : " (القاف) صامت انسدادي لهوي مهموس فمي هذا و لا يوجد مقابل مجهور له في اللغة العربية الفصحى " [96] ، و قوله : " (الفاء) صامت احتكاكي أسناني ـ شفوي مهموس هذا ويوجد في بعض اللغات مقابل مجهور للفاء يتذبذب الوتران الصوتيان لدى النطق به ، وهو / v / ، كما في الفرنسية voile ، avoir ، والإنكليزية victory . و لايوجد هذا الصوت في اللغة العربية " [97] ، و هذا الاستعمال يدل بطريق التلازم على التناظر ، لأنّه يبحث عن التقابل في صفة ما و إنّ من شروط البحث عن التقابل في هذه الصفة هو التناظر في المخرج و الصفات الأخرى غيرها ، و هذا هو التناظر الصوتي .

**إقتراح**

إنّ وجود ظاهرة كظاهرة التناظر ـ التي لا تكاد تخلو منها قاعدة لغوية أو حكم ـ من دون تعريف يحدّد أبعادها يجعلنا ملزمين بتقديم تحديد لها في ضوء ما وقعت أيدينا عليه من تجلياتها ومصاديقها في المستويات اللغوية كافة ، وقبل هذا لا بدّ لنا من الإشارة إلى بعض التعريفات التي تُوهم بأنّها تحدد مفهوم هذه الظاهرة أو النظير ، منها قول الحموي : " هذا النوع أعني مراعاة النظير يسمى التناسب والائتلاف والتوفيق والمؤاخاة وهو في الاصطلاح أن يجمع الناظم أو الناثر أمرًا وما يناسبه مع إلغاء ذكر التضاد لتخرج المطابقة وسواء كانت المناسبة لفظًا لمعنى أو لفظًا للفظ أو معنى لمعنى إذ القصد جمع شيء إلى ماينا سبه من نوعه أو مايلائمه من أحد الوجوه " [98]، فهو لايقدّم تعريفًا للتناظر فضلًا عن النظير ، وإنّما يعرّف مراعاة النظير ، هذه العملية التي تمثل جزئية من جزئيات ظاهرة التناظر وهي نتيجة من نتائجها ، فبعد أن يثبت التناظر تأتي عملية مراعاة النظير لتطبّق أحكامها على النظائر .

ولعلّ هذا التحديد هو الذي وجه الدكتور أحمد حسن عزّام في تعريفه الذي لا يختلف في مفهومه عن هذا التعريف ، فقد عرّف النظير بقوله : " فحدّ النَّظير بأن يُنظَّر للشّيء بشيءٍ، أي يجعل له نِظراً أونظيراً، وهو الأصل الّذي يستحضره النّحويون والصّرفيون لمماثل له ممّا هو من جنسه في جانب ما، في مجال تقابلي بين المسموعات في ظاهرة ما، أو بين المسائل النّحوية والصّرفية وقواعدها وأحكامها ،لغايات التّوضيح والتّخلّص من احتمال اللّبس،أو الاستدلال،أو القياس"[99]، فهو لم يحدد النظير ، بل اكتفى ببيان عملية مراعاة النظير.

وقد مرّ بنا فيما مضى من البحث تحديد الدكتور إبراهيم أنيس للتناظر الذي قال فيه : "معنى التناظر هنا إمّا اتجاه المخرج بين كل من الصوتين المتناظرين أو قرب المخرجين أحدهما من الآخر " [100]، وقد بيّنا إذ ذاك أنّه إنّما يتحدث عن التناظر في تلك الأمثلة التي كان قد ذكرها.

فالتناظر ظاهرة لغوية تتمثل في اتفاق عنصرين أو أكثر في وجه أو عدّة وجوه ، يترتّب عليه إدخالها في حكم أو قاعدة لغوية ، أو إخراجها منهما ، على نحوٍ يُثبت لكل من الطرفين ما يُثبته للآخر ما لم يتناقض ذلك مع تناظر آخر لأحدهما مع طرف آخر ، يكون ذلك التناظر أقوى أو أسبق من التناظر الأول ، ويسمى كل واحد من هذين العنصرين بـ(النظير) .

أمّا النظير فهو ذلك العنصر اللغوي المتّفِق مع عنصر لغوي آخر أو أكثر في وجه واحد أو عدّة وجوه ، فإن كان هذا الاتفاق صوتيًا فيكون عندها كل من الطرفين نظيرًا صوتيًا للطرف الآخر ، وإن كان صرفيًا فيكون كل من الطرفين نظيرًا صرفيًا للآخر ، وهكذا في التناظر النحوي والدلالي ، ويُعبَّر عن النظير بمصطلحات عدّة منها : الشبه ، المثل ، بمنزلة ، من مخرج واحد أو من مخرجه ، أخت ، رسيلة ، مضارع.

**نتائج البحث**

لعلنا لا نؤاخذ إن قلنا إنّ التناظر بوصفه ظاهرة لغوية يحتاج حتى تُستوفى مطالبه إلى أن تقوم مجموعة من الباحثين (tiem) ببحثه فيتكفّل كل باحث بمطلب من تلك المطالب ، وقد اتضح لنا في هذا الإلماعة أمور منها :

ـ تغلغل التناظر في كل موضوعات اللغة ، إذ لا تكاد تخلو تركيبة من تركيباتها من هذا العنصر اللغوي.

ـ فضلًا عن ذلك فإنّ هذا الوجود ليس وجودًا كامنًا خاملًا ، بل هو وجود يمتاز بالفاعلية ، وأنّه مصدر تأثير على التجاذبات اللغوية التي تتحقق في المكونات اللغوية التي تنج عن جملة من الأسباب كان التناظر أبرزها حضورًا .

ـ لم يكن حضور هذه الظاهرة محددًا باصطلاح واحد ، بل كانت هناك اصطلاحات متعددة أخذت على عاتقها التعبير عنها بما يتفق والسياق اللغوي الذي ترد فيه وربما اتّفق والمحتوى اللغوي الدقيق الذي تعالجه مثلما رأينا في المصطلح (من مخرج واحد) .

ـ ومثلما كانت هذه الظاهرة حاضرة عند القدماء من اللغويين سجلت حضورها عند المحدثين منهم ، ولاسيما أنّها كانت حاضرة في أذهانهم وهم يعالجون القضايا اللغوية ، فضلًا عن إشاراتهم اليها في بعض الأحيان .

ـ هذه الظاهرة على الرغم من عظم خطرها في البناء اللغوي العربي لم نجد لها تعريفًا يكفينا مؤنة وضع تعريف لها ، غير أنّنا حرصنا على ذلك فعملنا على وضع تعريف يحدد مفهوم (التناظر) بوصفه ظاهرة لغوية ، ووضع تعريف لـ(النظير) بوصفه المصطلح الذي اختُزلت هذه الظاهرة فيه .

ـ يوصي البحث بدراسة (المنزلة في المدونة القديمة دراسة مستقلة )، وهو أحد المصطلحات المرادفة لمصطلح النظيرفي تلك المدونة .



**الهوامش**

1. شذا العرف في فن الصرف: 117 .
2. م . ن .
3. هذه الإضافة غير موجودة في المتن.
4. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934– 1984): 124 .
5. شرح الشافية للرضي : 1/ 103 . 104 .
6. الكتاب : 4 / 69 ، وينظر : المفصّل: 371 ، الشافية: 200 ، الممتع في التصريف: 1 / 182 ، شرح الشافية للرضي: 1 / 100 . 104.
7. الكتاب : 4 / 96 .
8. م . ن : 4 / 64 .
9. لسان العرب : مج 3 / ج 34 / 2161 ، مادة ( س و ى ) .
10. شرح التسهيل : 3 / 954 .

11. م . ن : مج 6 / ج 46 / 4132 .
12. ينظر: العين للخليل بن أحمد : 8 / 156 ، تهذيب اللغة للأزهري : 40/5 ، الصحاح في اللغة للجوهري :2 /21.
13. ينظر : الصحاح في اللغة : 217/2 .
14. ينظر : أساس البلاغة للزمخشري : 479/1 .
15.الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري: 148.
16. ينظر: الكتاب : 1 / 18 ، 19 ، 73 ، 159 ، 219 ، 246 ، 325 ، 336 ، 2 / 64 ، 97 ، 138 ، 232 ، 295 ، 332 ، 334 ، 356 ، 388 ، 3/ 9 ، 11، 28 ، 64 ، 80 ، 86 ، 87 ، 91 ، 111 ، 120 ، 127 ، 134 ، 136 ، 147 ، 148 ، 149 ، 150 ، 166 ، 167 ، 184 ، 203 ، 208 ، 210 ، 223 ،229 ، 265 ، 267 ، 270 ، 291 ، 292 ، 295 ، 308 ، 312 ، 314 ، 343 ، 404 ، 527 ، 537 ، 539 ، 540 ، 567 ، 568 ، 571 ، 572 ، 577 ، 583 ، 585 ، 586 ، 587 ، 590 ، 592 ، 594 ، 604 ، 606 ، 620 ،625 ، 631 ، 634 ، 636 ، 639 ، 645 ، 647 ، 4 / 6 ، 7 ، 8 ، 13 ، 47 ، 49 ، 51 ، 52 ، 63 ، 65 ، 66 ، 76 ، 77 ، 84 ، 86 ، 87 ، 91 ، 94 ، 106 ، 152 ، 153 ، 164 ، 182 ، 210 ، 242 ، 285 ، 291 ، 292 ، 300 ، 309 ، 340 ، 343 ، 351 ، 357 ، 359 ، 364 ، 369 ، 380 ، 391 ، 392 ، 406 ، 411 ، 426 ، 427 ، 428 ، 430 ، 431 ، 441 .
17. الكتاب : 3 / 586 .
18. م . ن : 4 / 406 .
19. م . ن : 4 / 410 . 411 .
20. م . ن : 4 / 378 .
21. م . ن : 4 / 378 .
22. م . ن : 4 / 411.
23. م . ن : 4 / 441 .
24. ينظر : المقتضب :1 / 144 ، 145 ، 149 ، 150 ، 157 ، 164 ، 167 ، 262 ، 263 ، 264 ، 270 ، 291 ، 314 ، 322 ، 351 ، 383 ، 384 ، 391 ، 394 ، 406 ، 2 / 12 ، 39 ، 40 ، 48 ، 53 ، 59 ، 62 ، 82 ، 105 ، 107 ، 131 ، 154 ، 164 ، 173 ، 195 ، 204 ، 345 ، 354 ، 3 / 18 ، 20 ، 22 ، 79 ، 80 ، 81 ، 83 ، 85 ، 86 ، 127 ، 151 ، 203 ، 215 ، 245 ، 253 ، 278 ، 298 ، 305 ، 307 ، 326 ، 331 ، 373 ، 382 ، 384 ، 4/ 32 ، 38 ، 52 ، 72 ، 79 ، 82 ، 111 ، 115 ، 128 ، 129 ، 138 ، 167 ، 175 ، 219 ، 253 ، 256 ، 371 ، 377 ، 387 .
25. المقتضب : 1 / 216 .
26. م . ن : 1 / 229 .
27. ينظر: الخصائص : 1 / 28 ، 39 ، 53 ، 100 ، 104 ، 105 ، 108 ، 109 ، 131 ، 137 ، 141 ، 175 ، 198 ، 199 ، 203 ، 204 ، 218 ، 253 ، 254 ، 257 ، 264 ، 282 ، 309 ، 396 ، 398 ، 2 / 9 ، 43 ، 55 ، 62 ، 63 ، 104 ، 112 ، 126 ، 141 ، 142 ، 172 ، 175 ، 178 ، 191 ، 203 ، 206 ، 221 ، 222 ، 228 ، 234 ، 235 ، 268 ، 275 ، 281 ، 313 ، 319 ، 351 ، 352 ، 366 ، 391 ، 407 ، 481 ، 3 / 70 ، 71 ، 98 ، 116 ، 120 ، 135 ، 197 ، 212 ، 213 ، 289 ، 321 ، 323 .
28. ينظر: سر صناعة الإعراب : 1 / 22 ، 25 ، 45 ، 52 ، 97 ، 160 ، 164 ، 194 ، 273 ، 284 ، 304 ، 314 ، 318 ، 2 / 7 ، 32 ، 35 ، 37 ، 42 ، 66 ، 74 ، 80 ، 92 ، 94 ، 95 ، 102 ، 131 ، 134 ، 159 ، 160 ، 168 ،

219 ، 222 ، 244 ، 245 ، 246 ، 250 ،251 ، 257 ، 267 ، 269 ، 271 ، 274 ، 278 ، 313 ، 323 ، 325 ، 334 ، 339 ، 343 ، 344 ، 359 ، 361 ، 362 ، 365 ، 366 ، 376 ، 381 ، 392 ، 403 ، 405 ، 407 ، 408 ، 412 .

29. الخصائص : 1 / 198 .

30. م . ن .

31 . م . ن : 2 / 203 .

32. سر صناعة الإعراب : 2 / 274 .

33. م . ن : 2 / 403 .

34. هو من الكثرة على نحو لايتسع له الهامش ، وعلى سبيل المثال راقب الكتاب : 3 / 216 ، 223 ، 227 ، 229 ، 392 ...

35. الكتاب : 4 / 435 .

36. م . ن : 4 / 433 .

37. الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس : 27 .

38. راقب مثلًا المقتضب : 1 / 158 ، 164 ، 168 ، 170 ، 189 ...

39. المقتضب : 1 / 218 – 219 .

40. راقب مثلًا سر صناعة الإعراب : 1 / 30 ، 65 ، 89 ، 98 ، 107 ...

41. راقب مثلًا الخصائص : 1 / 61 ، 64 ، 94 ، 110 ، 111 ...

42. سر صناعة الإعراب : 1 / 65 .

43. ينظر: الكتاب : 4 / 188 ، 189 ، 201 ، 312 ، 315 ، 319 ، 338 ، 417 ، 453 .

44. الكتاب : 4 / 189 .

45. ينظر المقتضب : 1 / 174 ، 208 ، 210 ، 212 ، 213 ، 252 .

46. المقتضب : 1 / 213 .

47. راقب مثلًا الخصائص : 1 / 63 ، 76 ، 321 ، 396 ، 2 / 12 .

48. راقب مثلًا سر صناعة الإعراب : 1 / 69 ، 85 ، 111 ، 183 ، 193 ، 197 ، 198 .

49. سر صناعة الإعراب : 1 / 229 .

50. راقب مثلًا الكتاب : 4 / 323 ، 324 ، 325 ، 326 ، 327 .

51. الكتاب: 4 / 462 .

52. راقب مثلًا المقتضب: 1 / 211 ، 220 ، 221 ، 223 ، 233 .

53. المقتضب : 1 / 211 .

54. راقب مثلًا سر صناعة الإعراب : 1 / 232 ، 251 ، 253 ، 261 ، 269 .

55. راقب مثلًا الخصائص : 1 / 26 ، 105 ، 108 ، 120 ، 121 .

56. الخصائص : 2 / 330 .

57. لسان العرب : مج 3 / ج 19 / 1645.

58. الفاتحة : 7.

59. المحتسب : 1 / 44 .

60. الخصائص : 3 / 25 .
61. م . ن : 2 / 12 .
62. ينظر الكتاب : 4 / 193 ، 197 ، 433 ، 445 ، 449 ، 451 ، 452 ، 453 ، 455 ، 456 ، 457 ، 474 ، 475 ، 477 ، 479 ، 481 .
63. الكتاب: 4 / 445 .
64. م . ن : 4 / 453 .
65. ينظر المقتضب : 1 / 65 ، 92 ، 155 ، 194 ، 214 ، 220 ، 221 ، 225 .
66. المقتضب : 1 / 65 .
67. ينظر: سر صناعة الإعراب : 1 / 60 ، 65 ، 198، 2 / 431 .
68. ينظر: الخصائص : 2 / 57 ، 231 ، 232 .
69. الخصائص : 2 / 232 .
70. راقب مثلًا الكتاب : 4 / 442 ، 443 ، 444 ، 445 ، 446 .
71. الكتاب: 4 / 480 .
72. م . ن .
73. راقب مثلًا المقتضب: 1 / 8 ، 10 ، 15 ، 27 ، 28 .
74. المقتضب : 1 / 197 .
75. م . ن : 1 / 198 .
76. م . ن : 1 / 206 .
77. راقب مثلًا الخصائص : 1 / 121 ، 125 ، 128 ، 129 ، 132 ، وسر صناعة الأعراب : 1 / 26 ، 28 ، 40 ، 43 ، 44 .
78. الخصائص : 2 / 58 .
79. لسان العرب : مج 4 / ج 28 / 2580 .
80. الكتاب: 4 / 477 .
81. م . ن : 3 / 5 .
82. المقتضب : 1 / 159 .
83. الخصائص : 2 / 317 .
84. م . ن : 2 / 320 .
85. الكتاب: 4 / 448 . 449 .
86. المقتضب : 1 / 215 . 220 .
87. سر صناعة الأعراب : 1 / 59 .
88. الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس : 25 .
89. م . ن : 25 .
90. م . ن : 25 .
91. مناهج البحث في اللغة : 122.

92. م . ن .
93. م . ن .
94. principe,p,89، نقلًا عن مناهج البحث في اللغة : 122 .
95. علم الأصوات العام :115 .
96. م . ن : 117 .
97. علم الأصوات العام: 121 .
98. خزانة الأدب : 131 .
99. النَّظيرفيالعربيةنحوًاوصرفًا :24 .
100. الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس : 25 .

## ثبت المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم .

**ـ الكتب المطبوعة :**

- أساس البلاغة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1341 هـ .
- الأصوات اللغويّة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ، ط:4 ، 2007م .
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ ) ، حققه وقدم له : د . عبد السلام محمد هارون ، راجعه : د . محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف و النشر ، د . ت .
- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ ) ، تحقيق : د. محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة " آفاق عربية " ، بغداد ـ العراق ، ط: 4 ، 1990م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب تأليف عبد القادر عمر البغدادي (ت 1093 هـ)،تحقيق وشرح :عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط : 3 ، 1989 م .
- سرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ ) ، تحقيق : د. محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، شارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: 4 ، د . ت .
- شذا العرف في فنّ الصرف ، للأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي (ت 1351 هـ ) ، ضبط وتصحيح : محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، 2010 م .

- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي ( ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2001م.
- شرح شافيّة ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686 هـ ) ، مع شرح شواهده للعلم الجليل عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ ) ، حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، 1975 م .
- شرح المفصل ، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي (-643هـ) ، أوفسيت ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ومكتبة المتنبي ، بغداد .
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 393 هـ ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان ، ط : 4 ، 1990 م .
- علم الأصوات العام ، أصوات اللغة العربية ، د. بسام بركة ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ـ لبنان ، د.ت.
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، تح : الدكتور مهدي المخزومي ، و الدكتور إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1980 – 1984 م .
- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، تح : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديد ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ط6 ، 1983م .
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تحقيق : د.عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت ، د . ت .
- الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ) ، وبهامشه تقريرات من شرح السيرافي للكتاب ، طبعة بولاق ، ط 1 ، 1316 هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور (ت 711 هـ ) ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلا كاملا ومذيلة بفهارس مفصلّة ، دار المعارف القاهرة ، د. ت .
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934- 1984) ، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي ،الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة، 1984م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 2004 م .

- المفصّل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، قدّم له و وهوامشه و فهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، 1999 م .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ( ت 285 هـ ) ، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، د . ت .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ( ت 285 هـ ) ، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1994 م .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط : 3 ، 1978 م .
- مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسّان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مكتب النسر للطباعة ، القاهرة ، 1990م.

**الرسائل والأطاريح:**

- النظير في العربية نحوًا وصرفًا ، أحمد حسن عزّام ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2009م.